



جامعة كربلاء □
كلية العلوم الإسلامية □
دراسات إسلامية معاصرة / العدد 36 / حزيران 2023

تقديم رتبة الفاعل على الفعل والمفعول به
وأثرها في السور المدنية

**Introducing the grade of the subject of the verb
and its object and its impact on the Medina's
surahs**

□ سعد فاضل عباس

Saad Fadel Abbas

□ أ.د. رفاه عبد الحسين مهدي

prof.Dr. Rafea Abdul-Hussein Mahdi

جامعة كربلاء / كلية العلوم الإسلامية

University Of Karbala / College of Islamic Sciences

الكلمات المفتاحية: التقديم، الرتبة، الفاعل، الفعل، الأثر، السور المدنية.

Keywords: interducing, the grade, subject, verb, impact, the Medina's surahs.

الملخص

في هذا البحث سنسلط الضوء على الأمور التي تخص الفعل والفاعل والعلاقة بينهما من ناحية التلازم والارتباط وموقع كل واحد منهما والتداخل الذي قد يحصل بينهما من تقديم وتأخير إذ يمكن أن يتقدم المفعول به ليفصل بين الفعل والفاعل اللذين كما نعلم أنهما كالكلمة الواحدة وقد يتأخر الفعل على الفاعل والمفعول به وكل هذه الأمور عندما تحصل ينتج عنها تغير في المعنى وفي الدلالة إذ ينتج عنها آثار كالاهتمام، والتوكيد، والتعظيم، والتحقير، والتوبيخ، وغيرها من الأمور التي سنوضحها في بحثنا هذا.

Abstract

In this research, we will focus on the matters related to the verb and the subject and the relationship between them in terms of coherence and association of each of them and the interaction that may occur between them in terms of presenting and delaying, as the object may be preceded by it to separate the verb and the subject, which as we know they are like one word and the action may be delayed over the subject and the object. And all of these things, when they occur, it results in a change in meaning and significance, as it results in effects such as attention, emphasis, glorification, scornfulness, reprimand and other things that we will explain in this research.

الفاعل

وصف علماء العربية الفاعل بأنه كل اسم بعد فعل أسند ونسب ذلك الفعل إلى هذا الاسم إذ ورد الفاعل في العربية اسماً ظاهراً بعد فعل تام وورد أيضاً ضميراً سواء أكان هذا الضمير متصلاً كواو الجماعة ونون النسوة وألف الاثنين والتاء المتحركة، أم ضميراً مستتراً. فقد وضع سيبويه (ت 180 هـ) باباً للفاعل سمّاه: (باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول) (1). وقد تحدّث عن هذا الباب قائلاً: ((فأما الفاعل الذي لا يتعدّاه فعله كقولك: دَهَبَ زَيْدٌ وَجَلَسَ عَمْرٌ)) (2).

أما المبرد (ت 285 هـ) فأفرد باباً لموضوع الفاعل أطلق عليه (باب الفاعل) قائلاً: ((هذا باب الفاعل وهو رَفَع. وذلك قولك: قام عبدالله، وجلس زيدٌ وإتّما كان الفاعل رفعاً لأنّه هو والفعل جملةٌ يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب. فالفاعل، والفعل بمنزلة الابتداء، والخبر إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيدٌ)) (3).

وذكر ابن السراج (ت 316 هـ) أنّ الاسم الذي يرتفع بأنه الفاعل، هو والفعل جملة يستغني عليها السكوت وتمت بها الفائدة للمخاطب، ويثمّ الكلام به من دون مفعول والمفعول فضلة في الكلام فأما الفعل فلا بد له من فاعل وما يقوم مقام الفاعل بمنزلة الابتداء والخبر ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيد (4).

وعرّفه الأستاذ عباس حسن بأنه: اسم مرفوع قبله فعل تام أو يشبهه، وهذا الاسم هو الذي فعل الفعل أو قام به. ويكون الاسم صريحاً أو مؤولاً، ومن أمثله في السور المدنية قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ التوبة /25، والمراد بالاسم الصريح هنا: ما يشمل الضمير؛ كما في الآية، ومثال ما يشبه الفعل: ما فرح اعداؤنا بوحدتنا فكلمة: (أعداؤنا) فاعل للوصف (فرح - الصفة المشبهة) (5).

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنّ الفاعل: ((ما أسند إليه عامل مقدّم عليه من جهة وقوعه منه أو قيامه به. والعامل يشمل الفعل نحو قام زيد. وما ضمن معناه كالمصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة واسم الفعل والظرف والمجرور)) (6). ولكي يكون الفاعل حقيقياً يجب أن يقوم بالفعل ومما ورد في السور المدنية من ألفاظ جاءت فاعلاً ظاهراً لفظ الجلالة (الله) الذي ورد بكثرة في السور المدنية إذ سنأخذ نماذج منها ونتعرف على الفاعل الحقيقي الذي يقوم بالفعل ومنها قوله تعالى: ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ البقرة /7، فلفظ الجلالة (الله) فاعل مع أفعال اختلف النحاة والمفسرون في إسنادها إليه فمنهم من قدر محذوقاً، ومنهم من أسند الأفعال إلى الله سبحانه وتعالى على سبيل المجاز إذ قال بعض المفسرين: ((إسناد الختم إلى الله تعالى مجاز والخاتم في الحقيقة هو الكافر إلاّ أنّه تعالى لما كان هو الذي قدره ومكّنه أسند إليه الختم كما يسند الفعل إلى السبب، فيقال: بنى الأمير المدينة ولأنّ للفعل ملابسات شتى يلبس الفاعل والمفعول والمكان والمسبب له، فإسناده إلى الفاعل حقيقة، وقد يسند إلى هذه الأشياء مجازاً لمضاهاتها الفاعل في ملابسة الفعل كما يضاهاى الرجل في جرأته فيستعار له اسمه وهذا فرع مسألة خلق الأفعال)) (7).

وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ البقرة/159، (أولاء) اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ و(الكاف) حرف خطاب (يلعن) مضارع مرفوع و(هم) متّصل مفعول به (الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع و(الواو) عاطفة و(يلعنهم) مثل الأول (اللاعنون) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو (8)، هنا إثبات الأفعال الاختيارية لله عزّ وجلّ؛ وهي كل فعل يتعلق بمشيئته، مثل النزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين عباده، والاستواء على العرش، وما إلى ذلك كل فعل يتعلق بمشيئة الله عزّ وجلّ فإنّه من الأفعال الاختيارية و(اللعن) منها (9).

وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ﴾ البقرة/167، إذ قال أحد المفسرين في وصف ذلك: ((وإنما أسند ذلك إلى نفسه المقدسة لبيان أنّ جميع الأمور مستتدة إليه عزّ وجلّ سواء في الدنيا أم الأخرى، إلاّ إنّّه عزّ وجلّ جرت عادته على ترتيب المسببات على الأسباب الظاهرية في دار الدنيا، فيزعم الغافل السببية الحقيقية)) (10).

وورد الاسم الموصول فاعلاً في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ البقرة/118، (الذين) للمذكر العاقل في الجمع مطلقاً أي نصباً وجراً وكسراً (11). وأيضاً يأتي الاسم الموصول (ما) فاعلاً ويكون أكثر استعمالها في

غير العاقل وتكون للمفرد بنوعيه والمثنى والجمع بنوعيهما، كما في قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ﴾ البقرة/89، هنا (ما) فاعل للفعل الماضي (جاء) والهاء مفعول به.

والاسم الموصول غامض مبهم يحتاج دائماً في تعيين مدلوله وايضاح المراد منه أحد شيئين بعده أما جملة وأما شبهها وكلاهما يُسمّى صلة الموصول (12). وقد يرد الفاعل ضميراً أيضاً ذكر ابن عقيل مسألة كون الفاعل ضميراً بقوله: ((وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَنْتَرٌ)) (13).

والضمير: هو ما دل على غيبة ك(هو) أو حضور، وهو قسمان أحدهما : ضمير المخاطب نحو(أنت)، والثاني ضمير المتكلم نحو(أنا) (14).

وجاء واو الجماعة فاعلاً دالاً على الخطاب كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ البقرة/11، والدال على الغيبة كقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ النساء/57.

وقد جاء في قوله تعالى: ﴿ وَكُلًّا مِنْهَا رَعَدًا ﴾ البقرة/35، وهنا دل الضمير وهو ألف الاثنين على المثنى للخطاب، والدال على الغيبة كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا ﴾ البقرة/36، قال الزمخشري: ((الضمير في(عنها) للشجرة أي: فحملها الشيطان على الزلة بسببها، وتحقيقه: فأصدر الشيطان زلتها عنها)) (15).

وأيضاً جاءت نون النسوة فاعلاً دالاً على المخاطب في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعَنَّ وَأَسْرِخَنَّ سَرَاً جَمِيلاً ﴾ الأحزاب/28، والدال على الغيبة في قوله تعالى: ﴿ فَأَعْتَزَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ البقرة/222، وجاءت التاء المتحركة للمتكلم فاعلاً في قوله تعالى: ﴿ وَأَمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أُولَ كَافِرٍ بِهِ ﴾ البقرة/41، والضمير (نا) للمتكلم في قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ الأنفال/3، نلاحظ مما تقدم أنّ الفاعل قد جاء في الآيات المباركات ضميراً متصلًا بارزاً ويأتي ضميراً مستتراً والضمير المستتر ينقسم على قسمين هما:

أ- المستتر وجوباً : وهو الذي لا يمكن أن يحل محله اسم ظاهر ولا ضمير منفصل (16).

ومن مواضع الضمير المرفوع المستتر وجوباً الآتي : (17).

1- أن يكون فاعلاً لفعل الأمر المخاطب به الواحد المذكور، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ البقرة/25.

2- أن يكون فاعلاً للفعل المضارع المبدوء بالنون ومنه قوله تعالى: ﴿ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾ البقرة/30.

3- أن يكون فاعلاً للفعل المضارع المبدوء بهمزة المتكلم ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ البقرة/186.

4- أن يكون فاعلاً للفعل المضارع المبدوء بتاء الخطاب، ومنه قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تَدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴾ آل عمران/192

ب- **المستتر جوازاً:** والمراد بجائز الاستتار: هو ما يحلُّ محله الظاهر (18). أو هو: الذي يمكن أن يحل محله الاسم الظاهر أو الضمير البارز مثل: الطائر متحرك، والنهر يتدفق. فالفاعل فيهما ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) (19).

وورد الضمير المستتر جوازاً في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ البقرة/26، ف(يستحي) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة

المقدّرة، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو (20).

تأخير الفاعل وتقديمه على عامله:

إنَّ التركيب النحوي في إسناد الفاعلية يقتضي تقديم المسند على المسند إليه وبتعبير آخر أن يتقدم الفعل على الفاعل؛ فإنَّ تقديم المسند إليه على الفعل نظر في سبب ذلك (21)، وقد اختلفت الآراء في تسمية هذه المسألة، فبعضهم يقول: رفع الاسم بالابتداء (22)، وبعضهم يصطح عليه تقديم المبتدأ على الفعل (23)، وبعضهم يسميه: تقديم المسند إليه على الفعل (24)، وهذا الخلاف عائد على سؤال نحوي مفاده: هل يجوز تقديم الفاعل على الفعل؟ وهذا ما سنوضحه من البحث والآراء التي تمنع التقديم والأخرى التي تجيزه.

وذكر أبو البركات الأنباري (ت577هـ) سبب عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل بأنَّ الفاعل تنزّل منزلة الجزء من الكلمة، (وهو الفعل) (25).

وتحدث ابن عقيل عن موضع الفاعل قائلاً: ((حكم الفاعل التأخير عن رافعه - وهو الفعل أو شِبْهُهُ - نحو: قامَ الزيدان، وزيد قائمٌ غلاماً، وقامَ زيدٌ، ولا يجوز تقديمه على رافعه؛ فلا تقول: الزيدان قام، ولا زيد غلاماً قائم، ولا زيد قام على أن يكون زيد فاعلاً مُقَدِّماً، بل على أن يكون مبتدأ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير: زيدٌ قامَ هو، وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله)) (26). ووافق الأشموني رأي ابن عقيل في هذه المسألة (27). وكذلك الأزهري (28).

ولتقديم الفاعل على الفعل أغراض منها: (29).

- 1- إزالة الوهم من ذهن المخاطب، قولنا: سعد حضر، وذلك أنه قد يكون المخاطب يظن أن الذي حضر هو خالد لا سعد، فتقدم له الفاعل لإزالة هذا الوهم من ذهنه.
- 2- لتعجيل المسرة نحو: الحبيب حضر، الجيش انتصر.
- 3- القصر والتخصيص: أي تخصيص المسند إليه بالخبر الفعلي تقول مثلاً: محمد سعى في حاجتك، أي ليس غيره، فإن قولك: سعى محمد في حاجتك، يفيد أن محمداً كان من الساعين فيها ولا يمنع أن يكون سعى فيها غيره وقد قصرت فيه السعي على محمد دون غيره، وفي قوله تعالى: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ البقرة/4 جاء تقديم (الآخرة) وبناء (يوقنون) على (هم) تعريض بأهل الكتاب وبما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته، وإن قولهم ليس بصادر عن إيقان وإن اليقين ما عليه من آمن بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك على رأي الزمخشري (30)، وذهب السيوطي إلى أن التقديم في وبالآخرة هم يوقنون ليس لمجرد الفاصلة بل لرعاية الاختصاص (31).
- 4- التبرك والتعظيم والاهتمام: جاء في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ البقرة/255، فهنا تقديم لفظ الجلالة (الله) ينبئ عن التبرك بالابتداء باسمه، وكذلك قوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ البقرة/257، وقوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ النساء/49، فسبب هذا التقديم في مثل هذه المواضع لعظمة اللفظة والمفردة لأجل الاهتمام بها، وذلك من أن عادة العرب الفصحاء أنه إذا أخبروا عن مخبر ما وأنطوا به حكماً وقد يشركه غيره في ذلك الحكم أو فيما أخبر به عنه، فإنهم مع ذلك إنما يبدؤون بالأهم والأولى (32).
- 5- للتعجب والغرابة نحو قولنا: الأخرس نطق.
- 6- تحقيق الأمر وإزالة الشك من ذهن المخاطب كأن تقول: هو يعلم أن الأمر على ما قلت لك، وذلك إذا كان المخاطب ينفي أن يكون المتحدث عنه عالماً بالأمر، فتقدم المسند إليه لإفادة هذا الأمر وتحقيقه فهناك فرق بين قولنا: محمد تكفل بهذا الأمر، وقولنا تكفل محمد بهذا الأمر، ففي تقديم المسند إليه تحقيق وتأکید مما لا يخفى.
- 7- قصد الجنس وهذا يكون في النكرات إذا تقدمت نحو: رجل حضر، وأما قولك: حضرنى رجل، فإنه يحتمل الجنس الواحد.

وسيتم تفصيل مسألتين مهمتين خاصتين بموضوع الدراسة وهما:

المذهب الأول: وهم البصريون وعندهم لا يجوز تقديم الفاعل على رافعه؛ فلا تقول: (الزيدان قام) ولا (زيد غلاماه قائم) ولا (زيد قام) على أن يكون (زيد) فاعلاً مقدماً، بل على أن يكون مبتدأ والفعل بعده رافع لضمير مستتر والتقدير (زيد قام هو) (33)، وهذا ما وجدناه في السور المدنية في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ

في طُغْيَانِهِمْ يَغْمَهُونَ ﴿ البقرة/15، إذ جاء إعراب لفظ الجلالة (الله) مبتدأ (يستَهزئ) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود على لفظ الجلالة (الله) (34). فلم يعربوه فاعلاً إنّما جعلوه مبتدأ والجملة التي بعده خبراً وفاعلها مستتر يعود على لفظ الجلالة (الله)، وفي هذه الآية الكريمة ظهرت آراء ووجهات نظر عند المفسرين وما ظهر من أثر نتيجة التقديم الذي حصل. وذهب الزمخشري والظاهر بن عاشور إلى عدم عطف جملة (الله يستَهزئ بهم) على ما قبلها؛ لأنها جملة مستأنفة استئنافاً بيانياً جواباً لسؤال مقدر، وذلك أنّ السامع لحكاية قولهم للمؤمنين (أما) البقرة/14، وقولهم لشياطينهم (أنا معكم) البقرة/14، فقد راجت حيلتهم على المسلمين الغافلين عن كيدهم وهل يتقطن متقطن في المسلمين لأحوالهم فيجازيهم على استهزائهم. أو هل يرد لهم ما راموا من المسلمين، ومن الذين يتولى مقابلة صنعهم فكان للاستئناف بقوله: (الله يستَهزئ بهم) غاية الفخامة والجزالة (35)، وهو واقع موقع الاعتراض والأكثر في الاعتراض ترك العاطف وكان ذكر (يستَهزئ) دليلاً على أنّ مضمون الجملة مجازة على استهزائهم، ومن أجل اعتبار الاستئناف قُدّم لفظ الجلالة الله على الخبر الفعلي، ولم يقل يستَهزئ الله بهم؛ لأنّ مما يجول في خاطر السائل أن يقول من الذي يتولى مقابلة سوء صنيعهم فأعلم أنّ الذي يتولى ذلك هو رب العزة تعالى، وفي ذلك تنويه بشأن المنتصر لهم وهم المؤمنون كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا الْحِجْرَ﴾ الحج/38، فتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي هنا لإفادة تقوية الحكم لا محالة ثم يفيد مع ذلك قصر المسند على المسند إليه فإنّه لما كان تقديم المسند إليه على المسند الفعلي في سياق الإيجاب يأتي لتقوية الحكم ويأتي للقصر على رأي الشيخ عبد القاهر (36)، وصاحب الكشاف (37)، كما صرح به في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ المزمّل/20، كان الجمع بين قصد التقوى وقصد التخصيص جائزاً في مقاصد الكلام البليغ وقد جوزّه في الكشاف عند قوله تعالى: ﴿فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ الجن/13؛ كي يراعي البليغ الخصوصيات في الكلام البليغ فكيف بأبلغ كلام، ولذلك يقال النكت لا تتزاحم (38). وأشار ابن عادل إلى أنّ لفظ الجلالة (الله) رفع بالابتداء، و(يستَهزئ) جملة فعلية في محلّ رفع خبر، و(بهم) متعلّق به، ولا محل لهذه الجملة لاستئنافها، و(يُمَدُّهُمْ) في محلّ رفع أيضاً لعطفه على الخبر، وهو (يستَهزئ)، ثم بينما كان السامع منتظراً من انصباب الكلام مقابلة المؤمنين لهم رأى أنّ الله قابلهم بدلاً عن المؤمنين إشارة إلى تشريفهم، ورمزاً إلى أنّ استهزاءهم في مقابلة جزاء الله تعالى كالعدم، وإيماءً إلى حمقهم وزجرهم؛ إذ كيف يُسْتَهزأُ بمن كان الله حاميه؟ فقال عز وجل: (الله يستَهزئُ بهم) أي يعاقبهم على استهزائهم أشدّ جزاء بصورة استخفاف وتهكم بهم في الدنيا والآخرة مع الاستمرار التجديدي (39). بعد ذلك يبيّن لنا سبب الافتتاح بلفظ (الله) مع أنّ ذهن السامع كان منتظراً لتلقي مقابلة المؤمنين ففيه إشارة إلى تشريف المؤمنين، وهي أنّ ذلك يدل على شرف المؤمنين ومنزلتهم عند الله حيث إنّ الله هو الذي يتولى الاستهزاء بهم انتقاماً للمؤمنين ولا يحوج المؤمنين إلى أن يعارضوهم باستهزاء مثله فناب الله عنهم واستهزأ بهم الاستهزاء الأبلغ الذي هو ليس من باب الاستهزاء حيث ينزل بهم من النكال ويحل عليهم من الذل والهوان ما لا يوصف به ودلت الآية على قبح الاستهزاء بالناس وقد قال تعالى: ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾ الحجرات/11، وقال في قصة موسى (عليه السلام): ﴿قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ البقرة/61،

فأخبر أنه فعل الجاهلين وإذا كان الاستهزاء بالناس قبيحا فما جزاء الاستهزاء بالله (40). وأثر تقديم المبتدأ هنا في الآية الكريمة عند الدكتور السامرائي هو اظهار تعظيمه أو تحقيره (41).

واستدلّ البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين:

الأول: إنّ الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعا فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله (42).

وذكر أبو البركات الأنباري أنه إذا اتصل ضمير الفاعل بالفعل سكنت لام الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ البقرة/51، لئلا يتوالى إلى أربع حركات لوازم في كلمة واحدة إلا أن يحذف من الكلمة شيء للتخفيف فلو لم ينزلوا ضمير الفاعل منزلة حرف من سنخ الفعل وإلا لما سكنوا لامة، ألا ترى أن ضمير المفعول لا يسكن له لام الفعل إذا اتصل به؛ لأنه في نية الانفصال، قال تعالى: ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾ الاحزاب/12، فلم يسكن لام الفعل إذ كان في نية الانفصال بخلاف قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰ﴾؛ لأنه ليس في نية الانفصال (43).

الثاني: إنّ تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ وذلك أنك إذا قلت: زيدٌ قام - وكان تقديم الفاعل جائزا - لم يدر السامع أردت الابتداء ب(زيد) والإخبار عنه بجملة (قام) وفاعله المستتر، أم أردت إسناد (قام) المذكور إلى (زيد) المذكور على أنه فاعل، وقام حينئذ خال من الضمير ولا شك أن بين الحالتين فرقا فإن جملة الفعل وفاعله تدلّ على حدوث القيام بعد أن لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدلّ على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام ل(زيد) ولا يجوز إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلّق به المقصود من إفادة إسناد القيام ل(زيد) على جهة وقوعه منه وأنه مما يتعلّق به غرض أهل البلاغة في بحثهم عن معان للتراكيب غير المعاني الأولية التي تدلّ عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوها (44).

مما تقدم تبين أنّ البصريين لم يجيزوا تقديم الفاعل على الفعل بسبب أنّ الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ومثلنا له في سورة البقرة كيف سكنت لام الفعل لكي لا تتوالى أربع حركات في كلمة واحدة بوصف أنّ (وَاعَدْنَا) التي هي من الفعل والفاعل (نا) كلمة واحدة، والمسألة الثانية أمن اللبس وكما توضح في جملة (زيدٌ قام).

المذهب الثاني: وهم الكوفيون الذين أجازوا التقديم في ذلك كلّ إذ يجعلون الاسم المتقدم في الجملة فاعل للفعل الذي بعده واستدلّ الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه، بوروده عن العرب واستشهدوا بقول الرّباء الذي يُعدّ حجة عندهم وسنتناول هذا القول والآراء التي ذُكرت فيه والآراء الأخرى التي اعترضت عليه، ففي قول الرّباء:

ما للجمالِ مشيهاً وبيداً أ جندلاً يحملن أم حديداً (45).

في رواية من روى (مشيها) مرفوعا، قالوا : ما : اسم استنهام مبتدأ، وللجمال : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ، مشي: فاعل تقدم على عامله (46).

وذكر السيوطي في أنّ الكوفيين يجوّزون تقديم الفاعل على فعله مستشهداً بقوله: زيدٌ قام، واستدلّاهم بالبيت الشعري للزّباء الذي ذكرناه وتأولّه البصريون على الابتداء، وإضمار الخبر الناصب: وئداً، أي: ظهر أو ثبت (47).

وأشار الدكتور فاضل السامرائي إلى هذه المسألة وبين أنّ الكوفيين يجوز عندهم أن يتقدم الفاعل على فعله فإن (سعدٌ حَضَرَ)، يكون الفاعل هو (سعد) للفعل (حَضَرَ) (48).

ووردت في القرآن الكريم مسألة تقديم المسند إليه على الفعل على أنّه فاعل لا مبتدأ، ووظّف ذلك التقديم لمعانٍ أفادت السياق القرآني، ولو كان الأمر على عكس هذا لوجب تقديم فعل المسند إليه لأمر وراء كونه خبراً - خبر الفاعل لهذا الفعل - كونه عاملاً فيه، ورتبة العامل قبل المعمول وكونه عاملاً فيه سبب أوجب تقديمه (49).

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ البقرة/113، والمعنى: يريهم من يدخل الجنة عياناً، وهذا هو حكم الفصل فيما تصير إليه كل فرقة، فأما الحكم بينهم في العقيدة فقد بينه الله عزّ وجلّ فيما أظهر من حجج المسلمين، وفي عجز الخلق عن أن يأتوا بمثل القرآن (50)، وفيها تقديم لفظ الجلالة (الله) الذي هو الفاعل على الفعل (يحكم)، والمراد بهذا التقديم هو أن يكون المذكور - جلّ جلاله - هو الفاعل لهذا الفعل دون كل أحد، أي حُصص ذلك بالله تعالى وحده فقط، في حين قال الطنطاوي في تفسيره: ((وقوله: فالله يحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون صدر بالفاء؛ لأنّ التوعد بالحكم بينهم يوم القيامة واطهار ما أكنته ضمائرهم من الهوى والظلال متفرع عن هذه المقالات ومسبب عنها وهو خبر المقصود منه التوبيخ والوعيد)) (51).

وقوله تعالى: ﴿ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ النساء/141، جاء عن الطوسي: أنّه إخبار منه (تعالى) أنّه الذي يحكم بين الخلائق يوم القيامة ويفصل بينهم بالحق وينصر المؤمنين، ولا يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلاً، أي بالغبلة والقهر (52).

وقوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ ﴾ البقرة/221، تقديم لفظ الجلالة (الله) المسند إليه على الفعل (يدعو)، فيه تأكيد الدعوة وتفخيمها، فكان الغرض أن يحقق عند السامع هذا الشيء، وجاء في تفسير البحر المحيط: تعبير بالمسبب عن السبب لترتبه عليه، وظاهر الآية الإخبار عن الله تعالى بأنّه هو يدعو إلى الجنة (53).

وقوله تعالى: ﴿أَبَشِّرْ يَهُودُنَا﴾ التغابن/6، ف(أَبَشِّرْ) هو مبتدأ، و(يهودونا) الخبر؛ ويجوز أن يكون فاعلاً؛ أي: أيهدينا بَشْر (54)، وقال الجرجاني: ((وأعلم أن هذا الذي ذكرت لك في ((الهمزة وهي للاستفهام)) قائمٌ فيها إذا هي كانت للتقرير. فإذا قلت: ((أنت فعلت ذلك؟))، كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل)) (55).

وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ التوبة/128، فالظاهر أن (ما) مصدرية في موضع الفاعل بعزير (56).

ثانياً: تقديم الفاعل على المفعول به:

الأصل أن يتقدم الفاعل على المفعول نحو قولك: أكرم خالد سعيداً، فهذا التعبير هو التعبير الطبيعي في اللغة، يقال والمخاطب خالي الذهن، فإن حصل أي تغيير في هذه الصورة فإنما يحصل لغرض، وذلك كأن تقول: خالد أكرم سعيداً، بتقديم المسند إليه، أو أكرم سعيداً خالد، بتقديم المفعول به على الفعل (57).

ويذكر النحاة أن الأصل أن يلي الفاعل الفعل (58).

جواز تقديم الفاعل على المفعول وتأخيره إذا أمن اللبس ومن ذلك :

1- أن يكون الفاعل والمفعول اسمين ظاهرين جاء في قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾ النمل/16، ويجوز في غير القرآن نقول: وورث داوود سليمان.

2- أن يتصل بالمفعول ضمير يعود على الفاعل؛ لأنّ الضمير المتصل بالمفعول به إذا قُدم على الفاعل يعود حينئذٍ على متأخر لفظاً لا رتبة؛ لأنّ رتبة الفاعل التقديم وذلك جائز وجاء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَنْقَالَهَا﴾ الزلزلة/2، ف(الأرض) فاعل، ويجوز في غير القرآن تأخيره فيقال: وأخرجت أنقالها الأرض (59).

وجوب تقديم الفاعل على المفعول به وذلك على النحو الآتي:

1- إذا خيف اللبس بانتقاء الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معاً مع انتقاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر، ومثله في السور المدنية قوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ البقرة/282، فلفظ (إحدهما) فاعل مذكر، ولفظ (الأخرى) مفعول به، فالسابق هو الفاعل وجوباً؛ لأنه لو أخر لألتبس بالمفعول؛ لأنّ حركة الإعراب غير ظاهرة فيهما فكلاهما اسم مقصور (60).

وأجاز أبو حيان أن يكون (إحدهما) مفعولاً و(الأخرى) فاعلاً؛ لزوال اللبس إذ معلوم أن المذكورة ليست الناسية فجاز أن يتقدم المفعول ويتأخر الفاعل فيكون نحو: كسر العصا موسى (61).

2- إذا كان الفاعل ضميراً متصلًا والمفعول اسماً ظاهراً أو منفصلاً، فالأول: مثل قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ الشرح/4، والثاني: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ المنافقون/4، ذ(التاء) فاعل رأى، و(هم) ضمير مفعول به وكلاهما ضمير متصل (62).

الخاتمة

في هذا البحث نجد أنّ الجمهور لا يقدمون الفاعل على الفعل وقد أجاز الكوفيون هذه المسألة، وإن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة وهما متلازمان وهو ما قمنا بمساندته لكن هذا التلازم قد يتغير إذا ما كان للكلام ضرورة في التقديم والتأخير للفاعل والمفعول وحتى الفعل إذ إنّ كل هذه العناصر تتغير في الجملة حسب حاجة المتكلم، أو السياق، أو الضرورة وهذا التغير قد ينتج عنه مجموعة من الآثار منها: الاهتمام بالمتقدم، والتوكيد، والتوبيخ، والتعظيم، والتحقيق، فكل حركة في مواضع هذه العناصر لابد أنّ يكون لها تأثير في السياق والمعنى والتركيب، هذا ما وجدناه في موضوع الاسناد الفعلي في السور المدنية وتقديم المسند إليه على المسند ووضحن التغيير في الحاصل في دلالاته عند تغيير رتبته والآخر الذي حصل نتيجة ذلك.

الهوامش:

- (1) ينظر: الكتاب، 33/1.
- (2) المصدر نفسه، 33/1.
- (3) المقتضب، 146/1.
- (4) ينظر: الأصول في النحو، 74/1.
- (5) ينظر: النحو الوافي، 63/2.
- (6) معاني، 39/2.
- (7) تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل، 45/1).
- (8) ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، 319/1.
- (9) ينظر: تفسير العثيمين، 192/2.
- (10) ينظر: تفسير مواهب الرحمن، 320/2.
- (11) ينظر: شرح ابن عقيل، 144/1.
- (12) ينظر: النحو الوافي، 341-351/1.
- (13) شرح ابن عقيل، 76/2.
- (14) ينظر: المصدر نفسه، 88/1.
- (15) الكشاف، 156/1.
- (16) ينظر: النحو الوافي، 228/1.
- (17) ينظر: النحو الوافي، 229/1.
- (18) ينظر: شرح ابن عقيل، 96/1.
- (19) ينظر: النحو الوافي، 228/1.

- (20) ينظر: الجول في إعراب القرآن، 84/1.
- (21) ينظر: التقديم والتأخير في سورة البقرة /47.
- (22) ينظر: التبيان للعكبري، 99/1.
- (23) ينظر: معاني النحو، 171/1.
- (24) ينظر: علل التعبير القرآني عند الزمخشري /103.
- (25) ينظر: أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري /79.
- (26) شرح ابن عقيل : 77/2.
- (27) ينظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 65/2.
- (28) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهرى، 397-396/1.
- (29) ينظر معاني النحو، 41/2.
- (30) ينظر: الكشف، 83/1.
- (31) ينظر: الإلتقان في علوم القرآن، 359/3.
- (32) ينظر: البرهان في علوم القرآن، 235/3.
- (33) ينظر: شرح ابن عقيل: 77/2.
- (34) ينظر: إعراب القرآن للدرويش: 38/1.
- (35) ينظر: الكشف، 105/1، وتفسير التحرير والتنوير، 293/1.
- (36) ينظر: دلائل الإعجاز/107.
- (37) ينظر: الكشف، 644-643/4.
- (38) ينظر: تفسير التحرير والتنوير، 293/1.
- (39) ينظر: اللباب في علوم الكتاب، 365-363/1.
- (40) ينظر: روح البيان، 63/1.
- (41) ينظر: معاني النحو، 146/1.
- (42) ينظر: شرح ابن عقيل، 77/2.
- (43) ينظر: أسرار العربية /80-81.
- (44) ينظر: شرح ابن عقيل : 77 / 2 .
- (45) الرجز للزّباء، في أدب الكاتب/200، ولسان العرب، (وَأد)، 443/3.
- (46) ينظر: شرح ابن عقيل، 77/2.
- (47) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 511/1.
- (48) ينظر: معاني النحو، 40/2 .
- (49) ينظر: شرح المفصل، 74/1.
- (50) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: للزجاج، 195/1.
- (51) التفسير الوسيط لطنطاوي، 252/1، وتفسير التحرير والتنوير، 678/1.
- (52) ينظر: التبيان في تفسير القرآن للطوسي، 364/3.
- (53) ينظر: تفسير البحر المحيط، 121/5، والتبيان للعكبري، 663/2.

- (54) ينظر: التبيان للعكبري، 2/1226.
 (55) تفسير البحر المحيط، 2/175.
 (56) ينظر: دلائل الإعجاز/113.
 (57) ينظر: معاني النحو، 2/47.
 (58) ينظر: شرح ابن عقيل، 2/76، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 1/169، وهمع الهوامع، 1/515.
 (59) ينظر: النحو القرآني قواعد وشواهد/196.
 (60) ينظر: النحو القرآني قواعد وشواهد/197.
 (61) ينظر: البحر المحيط، 1/366.
 (62) النحو القرآني قواعد وشواهد/198.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- الإتيان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ-1974م.
- أدب الكاتب: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، (ت 276هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت- شارع سوريا، د.ت.
- أسرار العربية: لأبي البركات الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، د.ت.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه: محيي الدين الدرويش، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص- سوريا، د.ت.
- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت 794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار التراث- القاهرة، 1404هـ-1984م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري (ت 616هـ)، تحقيق علي محمد الجاوي، د.ت.
- التبيان في تفسير القرآن: شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت 460هـ)، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، د.ت.
- تفسير البحر المحيط: محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1413هـ-1993م.
- تفسير التحرير والتنوير: الأستاذ الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (ت 1393هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.

- تفسير العثيمين: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت1421هـ)، ط1، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، 1423هـ.
- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت710هـ)، تح: يوسف علي بديوي، ط1، دار الكلم الطيب، بيروت 1419 هـ - 1998 م.
- تفسير مواهب الرحمن: السيد عبد الأعلى السبزواري، ط5، مطبعة نكين، قم، 2010م.
- التفسير الوسيط للقرآن الكريم: محمد سيد طنطاوي، ط1، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة- القاهرة، د.ت.
- التقديم والتأخير في سورة البقرة: د. أحمد قاسم كسار، بحث منشور في المجلة العلمية لبحوث القرآن. المجلد، 2، العدد، 1، يناير 2012م.
- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه: محمود صافي، ط3، دار الرشيد، دمشق، 1416هـ-1995م.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : محمد بن علي الصبّان (ت1206هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.
- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني النحوي، قراءة وتعليق محمد شاكر، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت.
- روح البيان: إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبو الفداء (ت1127هـ)، دار الفكر - بيروت.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي (ت1270هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت، 1415 هـ .
- شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني، (ت769 هـ)، ط20، دار التراث . القاهرة، 1980 م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، 1375هـ-1955م.
- شرح أصول الكافي: المولى محمد صالح المازندراني (ت1081هـ)، تحقيق: السيد علي عاشور، ط2، دار احياء التراث العربي، بيروت - لبنان، 1429هـ-2008م.
- شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهرى، تح: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1421هـ-2000م.
- شرح المفصل: ابن يعيش النحوي (ت643هـ)، صحح وعلق عليه مشيخة الأزهر، ط1، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د.ت .

- علل التعبير القرآني عند الزمخشري: أسعد عبد العليم السعدي، رسالة ماجستير في جامعة بغداد، كلية العلوم الإسلامية، قسم اللغة العربية، 2000.
- الكتاب: سيويه لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت 180 هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط1، مطبعة دار الجبل، بيروت، 1991 م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل: لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط2، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 1421هـ- 2001م.
- اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحلبي، تح: عادل أحمد عبد الموجود- علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1419هـ-1998م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج: لأبي إسحاق إبراهيم بن السري، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، 1408هـ-1988م.
- معاني النحو: د. فاضل السامرائي، ط2، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، 2003م.
- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط2، القاهرة، 1415هـ- 1994م.
- النحو القرآني قواعد وشواهد: الدكتور جميل أحمد ظفر، ط2، مكة المكرمة، 1998 م .
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، الدكتور عباس حسن، ط3، دار المعارف، مصر، د.ت .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1418هـ-1998م.